تحديات القطاع المصرفي الجزائري نحو الانفتاح الاقتصادي

د. صاطوري الجودي
جامعة تبسة

ملخص

يواجه القطاع المصرفي الجزائري عدد من التحديات الناتجة عن التطورات السريعة في العمل المصرفي الدولي، مما أدى إلى بروز الحاجة لإحداث الإصلاح والتحرير المصرفي، حيث تم البدء في تطبيق الإصلاحات في جوانب عديدة اعتبارا من مطلع التسعينيات، وقد كان هدفها التوجه نحو فتح السوق المصرفية المحلية أمام المنافسة الأجنبية والوصول إلى تحرير الخدمات المصرفية.

إن تحقيق هذا الهدف يتطلب توفر مجموعة من الشروط الضرورية للاستفادة من مزايا التحرر المصرفي وتجنب تهديدات المنافسة الأجنبية.

الكلمات المفتاحية: الإصلاح البنكي- التحرير المصرفي – الخدمات المصرفية – السياسة المالية والنقدية

Résumé

Le Secteur bancaire algérien est confronté à un certain nombre de défis résultant de l'évolution rapide des opérations bancaires internationales, ce qui a conduit à l'émergence de la nécessité d'une réforme bancaire et de libéralisation. L'application ses réformes sur de nombreux aspects, a été entamée du début des années quatre-vingt-dix. L'objectif de ces réformes est de s'orienter vers l'ouverture du marché bancaire local à la concurrence étrangère et d'aboutir à la libéralisation des services bancaires.

La réalisation de cet objectif exige une série de conditions nécessaires pour bénéficier des avantages de libéralisation bancaire et savoir atténuer les menaces de la concurrence étrangère.

Les mots clés : Réforme Bancaire - Libéralisation Bancaire - Services Bancaires – Politique Financière et Monétaire.

مقدمة

لما كان تحرير القطاع المصرفي في الجزائر يشكل دعامة رئيسية من دعامات برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدء منذ عام ألفين، فإنه من المهم تناول تجربة مختلف الدول في تحرير قطاعها للاستفادة منها في ترشيد تحرير القطاع المصرفي.

فالملاحظ للقطاع المصرفي الجزائري فإنه يتسم بإتباع سياسات الكبح المالي، حيث يخضع إلى قيود متعددة في مجال الودائع والإقراض، وعدم وجود منافسة حقيقية بين البنوك في السوق المحلية وتصاعد المخاطر جراء ارتفاع نسبة القروض المتعثرة والمساهمة الكبيرة للقطاع العام في ملكية البنوك وسيطرته إلى إدارة وعمليات هذه البنوك، وضعف نظم المدفوعات وضعف البنية الأساسية للقطاع المصرفي.

ونتيجة لهذه المصاعب، فقد برزت الحاجة لإحداث الإصلاح وتحرير القطاع المصرفي، والذي ارتكز بشكل عام على عدد من العناصر الرئيسية أهمها: تحريره من الكبح المالي، تطوير السياسة النقدية ودعم سلامة القطاع المصرفي وتطوير البنية الأساسية وفتح الخدمات المصرفية أمام المنافسة الأجنبية.

ومن خلال ما سبق، فإن هذه الورقة البحثية تحاول الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي:

" ما هي شروط ومتطلبات نجاح القطاع المصرفي في الجزائر " ؟

وتستمد هذه الدراسة أهميتها من محاولة تجنب الآثار السلبية لتحرير القطاع المصرفي والاستفادة من مختلف التجارب الناجمة على عملية تحرير قطاعها المصرفي، والعمل على توفير شروط النجاح والمناخ الملائم لعملية التحرير.
ولتحقيق ذلك، سيتم الاعتماد على الفرضيات التالية :
- إن سياسة التحرير المصرفي تخضع لمجموعة من الضوابط حتى تضمن نجاحها وتصبح وسيلة من وسائل تحقيق النمو والاستقرار.
- تهيئة الظروف والمناخ الملائم لتحرير القطاع المصرفي يساهم في التقليل من الآثار السلبية الناجمة عن ذلك التحرير.
- تحرير القطاع المصرفي كجزء من برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي والمالي يؤدي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة التطورات المتسارعة في اقتصاديات الدول المتقدمة.
وتسعى هذه الدراسة إلى دراسة محاولات تحرير القطاع المصرفي الجزائري من خلال الإجراءات المتخذة لتحريره، وعوامل زيادة القدرة التنافسية للقطاع المصرفي الجزائري في ظل التحرير وكذا أهم النتائج المنتظرة من تحريره.
ولدراسة كل ما سبق، تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى محوريين رئيسيين هما:
- مفهوم وأهداف تحرير القطاع المصرفي وتحدياته من خلال عرض مختلف مفاهيم التحرير المصرفي وإبراز أهم التحديات التي تواجه هذا التحرير خاصة في ظل بروز الأزمة المالية العالمية.
- الشروط الواجب توافرها لإنجاح عملية تحرير القطاع المصرفي الجزائري وهذا بنقد هذه الشروط وإبراز المناخ الملائم لتجسيد هذه الشروط.

أولا : مفهوم وأهداف تحرير القطاع المصرفي

يهدف إصلاح القطاع المصرفي في أي بلد إلى خلق أنظمة مالية ومصرفية تنافسية من أجل تعزيز وتيرة النمو الاقتصادي، حيث يمر هذا الإصلاح عبر بوابة التحرر المالي الذي حضي باهتمام متزايد من قبل العديد من البلدان.
وفيما يلي، سيتم توضيح مفهوم وأهداف تحرير القطاع المصرفي وأهم التحديات التي تواجه هذا الأخير.

1 – مفهوم تحرير القطاع المصرفي

يقصد بتحرير القطاع المصرفي بأنه:" مجموعة الأساليب والإجراءات التي تتخذها الدولة لإلغاء أو تخفيف درجة القيود المفروضة على عمل النظام المالي بهدف تعزيز مستوى كفاءته وإصلاحه كليا "[1]
وهناك من يعرف تحرير القطاع المصرفي بأنه:" إزالة القيود على أسعار الفائدة وإلغاء القواعد الإدارية المفروضة على البنوك ومنح درجة أعلى من الاستقلالية للمؤسسات المالية، الشيء الذي يؤدي إلى تحقيق المنافسة في القطاع المصرفي." [2]
ومن خلال المفهومين السابقين يتضح أن الهدف الأساسي من تحرير القطاع المصرفي هو تعزيز دور قوى السوق في تخصيص الموارد وتعزيز المنافسة بين البنوك، وهذا لن يتأتى إلا بتوفير بنية تشريعية وتنظيمية ملائمة وتوفير الإطار البشري المؤهل لتجسيد ذلك.
وتجدر الإشارة إلى أن هذا المفهوم كان يقال قبل الأزمة المالية الراهنة، أما اليوم فإنه تبين للعيان أن قوى السوق وحدها غير قادرة على حسن تخصيص الموارد وعلى ضمان الاستقرار المالي ولذلك اضطرت الحكومات الأكثر لبرالية إلى التدخل لإنقاذ الجهاز المصرفي حتى بتأميم بعض البنوك المتعثرة في مساس خطير لمبدأ التحرير المالي والاعتماد على قوى السوق. مما يبين أن مفهوم تحرير القطاع المصرفي تغير في مفهومه بعد الأزمة المالية العالمية لسنة

2008، حيث أصبحت الحكومات توجه عمل هذه البنوك دون أن تتدخل بصفة مباشرة في عملها.

2 – أهداف تحرير القطاع المصرفي

هناك عدة أهداف يستهدفها تحرير القطاع المصرفي من أبرزها:[3]

- تحقيق فعالية أعلى وكفاءة أكبر لعمل البنوك بهدف تعبئة المدخرات المحلية والأجنبية والاستفادة منها في تمويل اقتصادياتها وزيادة معدلات الاستثمار فيها.
- إضفاء الطابع الدولي للمعاملات المالية كما في المعاملات التجارية.
- تعزيز درجة المنافسة فيما بين البنوك للحصول على أكبر قدر ممكن من رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

وتوجد أهداف أخرى تختلف بحسب مستوى التحرير المالي إن كان على المستوى المحلي أو المستوى الدولي وذلك كما يلي : [4]

وبالنسبة للتحرير القطاع المصرفي على المستوى المحلي فيهدف إلى ما يلي:

- العمل على تخفيض الرقابة وذلك باستخدام الأدوات الكمية غير المباشرة للسياسة النقدية.
- إعطاء حرية أوسع لتحديد أسعار الفائدة والاتجاه نحو السوق المالية لتحديدها.
- تخفيف القيود المفروضة على البنوك والتي من شأنها أن تعمل على زيادة كفاءة النظام المصرفي.
- إلغاء السقوف الائتمانية المفروضة على البنوك التجارية وإعطائها الحرية في تحديد هيكل أسعار

الفائدة المفروضة على الودائع والقروض.

أما بالنسبة لتحرير القطاع المصرفي على المستوى الدولي فعموما يهدف إلى ما يلي:

- إلغاء ضوابط الصرف واعتماد سعر صرف متغير يتحدد وفق تغيرات قوى السوق.
- تعزيز حالة المنافسة في القطاع المصرفي وفسح المجال أمام الشركات الأجنبية للوساطة المالية

وأمام المضاربين والمتعاملين الأجانب.

- تحرير معاملات حساب رأس المال والذي يعني حرية انتقال الأموال من والى الاقتصاد.

وعليه فمن أجل تحقيق كل هذه الغايات والأهداف، تسعى كل دولة إلى تحرير قطاعها المصرفي بشكل يساهم في مسايرة نموها الاقتصادي وتجسيد سياستها المالية والنقدية.

3- التحديات التي تواجه القطاع المصرفي

أصبحت السوق المصرفية أكثر اتساعا وأكثر منافسة وأكثر مخاطرة ،إضافة إلى خضوعها لإشراف الجهات المنظمة والرقابية على المستوى الدولي والمحلي، ولذلك تعمل البنوك على مواجهة تحديات البيئة الحديثة من خلال عدة وسائل أهمها ما يلي:[5]

- الاندماج بين البنوك لظهور كيانات كبيرة قادرة على المنافسة والوقوف أمام الوحدات الأجنبية العملاقة التي تغزو أسواقها التقليدية.
- التنويع في المنتجات والخدمات التي تنتجها وتقدمها لتخفيض المخاطرة والتعامل مع الابتكارات في هذا المجال، وكذلك التنويع في التعامل مع عملاء عديدين ومناطق جغرافية مختلفة وقطاعات عديدة وبما يضمن عدم التركز.
- استخدام التقنية الحديثة لمواجهة متطلبات المرحلة القادمة مثل الصرافة عن بعد والصرافة عن طريق الإنترنت.
- تعميق استقلالية ودور البنك المركزي في الإشراف والرقابة على أعمال البنوك.

وللوصول إلى تحرير القطاع المصرفي الذي يلبي هذه الغايات ويواجه هذه التحديات لابد من توفر جملة من الشروط والمتطلبات، وهو ما سيتم توضيحه في المحور الموالي.

ثانيا : الشروط الواجب توافرها لإنجاح عملية تحرير القطاع المصرفي الجزائري

لقد انصبت جهود الإصلاح في العديد من الدول لتحرير القطاع المصرفي بوقف العمل بسياسات الكبح المالي وتطوير إدارة السياسة النقدية وتفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف وتطوير البنية الأساسية للقطاع المصرفي وبناء نظام معلومات فعال والتنسيق بينها.

وفيما يلي يتم توضيح مختلف الشروط الواجب توافرها لإنجاح عملية تحرير القطاع المصرفي عموما، ومدى توافر هذه الشروط في القطاع المصرفي الجزائري خصوصا.

1 – وقف العمل بسياسة الكبح المالي

من أجل تحرير القطاع المصرفي ينبغي التخلي عن سياسة الكبح المالي من خلال تحرير أسعار الفائدة وإلغاء الضوابط الإدارية على الائتمان.

1 – 1 – تحرير أسعار الفائدة

يؤدي تحرير أسعار الفائدة إلى تحسين قدرة القطاع المصرفي على تعبئة وتفعيل دور المدخرات المحلية في الاقتصاد وتقوية سلامة القطاع المصرفي، حيث يؤدي ذلك إلى تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة من خلال رفع مستوى أسعار الفائدة الاسمية، وبذلك فإن التحرير الكامل لأسعار الفائدة في ظل انخفاض معدلات موجبة لأسعار الفائدة الحقيقية.

وقد تم توحيد أسعار الفائدة في الجزائر للقطاعين العام والخاص في عام 1990 وتحرير أسعار الفائدة على الودائع وعلى الإقراض خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1995.

1 – 2 – إزالة القيود على الائتمان

تزامنا مع تحرير أسعار الفائدة، يتم إزالة الضوابط المفروضة على تخفيض الائتمان المقدم من البنوك، ومن ثم إزالة الإعانات الائتمانية وأسعار الفائدة التفضيلية وبالتالي إزالة مختلف المعايير والمبادئ التي كانت تحدد هيكل أصول البنوك مثل نسبة القروض للودائع والشراء الإجباري لسندات الخزينة وعدم اعتبار هذه البنوك أداة تمويل الديون العامة للدولة.

وعليه، فإن الابتعاد عن الائتمان الموجه يساهم في تعزيز وتقوية أوضاع المالية العامة والانتقال نحو آلية السوق في تمويل خزينة الدولة.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إزالة القيود على الائتمان في الجزائر عام 2000 [6]، إلا أنها قررت العودة إلى فرض قيود جديدة على البنوك بموجب قانون المالية لسنة 2009 مثل توقيف القروض الاستهلاكية وتخفيض سعر الفائدة على القروض السكنية، حيث تهدف هذه الإجراءات إلى ضبط القانون الوطني المنظم للاستثمار الأجنبي وتقوية دور الدولة في مراقبة تحويل الأرباح إلى الخارج وحماية توازن ميزان المدفوعات.

كما قرر بنك الجزائر تشديد الرقابة على عملية منح القروض الاستهلاكية من خلال وضع آلية مركزية المخاطر مهمتها إضفاء الشفافية على منح القروض، وتسجيل كل المستفيدين من قروض الاستهلاك التي منحتها كافة البنوك النشطة في الجزائر لتحديد حجم القروض الممنوحة لكل زبون لتجنّب وضعية عدم قدرته على تسديد ديونه، حيث تم تسجيل استفادة ما يقارب 700 ألف مستفيد من قروض استهلاكية المقدر حجمها بـ 210 مليار دينار من ضمن 2300 مليار دينار قيمة القروض الاستثمارية، كما يتولى حاليا وضع اللمسات الأخيرة على جهاز جديدة سينصب قريبا يكون بإمكانه مراقبة الذمة المالية للمستفيدين من القروض الاستهلاكية، ورفض منح هذا النوع من القروض للمستفيدين الذين تجاوزوا العتبة المحددة وبالتالي يعانون من عجز في التسديد.[7]

2 - تطوير إدارة السياسة النقدية

من أبرز الإصلاحات في مجال زيادة كفاءة السياسة النقدية هو التوجه نحو اعتماد السلطات النقدية على أسلوب الإدارة غير المباشرة للسياسة النقدية لتنظيم مستوى السيولة المحلية وهذا من خلال نظام الاحتياطي الإلزامي وتكييف قواعد عمل البنك المركزي.

2 – 1 – نظام الاحتياط الإلزامي

يشكل إحدى الأسواق غير المباشرة الهامة لامتصاص السيولة المحلية، حيث تعمد السلطات النقدية إلى تحديد الحد الأدنى من الودائع التي يتعين على البنوك الاحتفاظ بها لتغطية السحوبات، ويتم عادة الاحتفاظ به لدى البنك المركزي.

وبشكل عام يؤثر استخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي على الاقتراض وأسعار الفائدة والاقتصاد ككل، فالتدخل المباشر رغم أنه يحقق الأهداف النقدية الكلية المنشودة بسرعة، إلا أنه يخلف تشوهات تضر بالاستثمار والنمو الاقتصادي، أما التدخل غير المباشر فقد دل الواقع العملي أنه أكبر كفاءة في تمكين السياسة النقدية من بلوغ أهدافها.

وقد كانت نسبة الاحتياطي الإلزامي في الجزائر تعادل 6.5 % حتى نهاية عام 2007 وتمت زيادتها إلى 8% في جانفي 2008، علما بأنها كانت تعادل 3 % من ودائع البنوك بالعملة المحلية في عام 2001، وذلك لمواجهة الضغوط التضخمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في مناخ اقتصادي يتميز بسيولة فائضة مرتفعة في القطاع المصرفي. [8]

والجدول التالي يبين نسبة الاحتياطي الإلزامي المطبق في الجزائر والعديد من الدول العربية.

الجدول رقم (01) : نسبة الاحتياطي الإلزامي في الدول العربية سنة 2008

اسم البلد	نسبة الاحتياطي الإلزامي
الإمارات	14 % من الودائع تحت الطلب و 1 % من الودائع لأجل
الأردن	8 % من إجمالي الودائع بالعملة المحلية والأجنبية
البحرين	7 % من الودائع بالعملة المحلية
السودان	13 % من إجمالي الودائع بالعملة المحلية والأجنبية
سوريا	7.5 % من إجمالي الودائع
عمان	5 % من إجمالي الودائع
قطر	3.75 % من إجمالي الودائع
لبنان	25 % من إجمالي الودائع تحت الطلب و15 % من إجمالي الودائع لأجل
ليبيا	20 % من إجمالي الودائع
مصر	14 % على الودائع المحلية و 10 % على الودائع لأجل وعلى ودائع العملات الأجنبية
الجزائر	8 % من الودائع بالعملة المحلية
السعودية	13 % من إجمالي الودائع تحت الطلب و 4% من إجمالي الودائع الادخارية والآجلة
المغرب	15 % من إجمالي الودائع
موريتانيا	7 % من إجمالي الودائع بالعملة المحلية
اليمن	7 % من إجمالي الودائع

المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2008، ص ص: 388-389.
الموقع: www.arabmonetaryfund.org/ar/jerp/2008

وتجدر الإشارة إلى أن نسب الاحتياطي المثلى المطبقة من قبل الكثير من البنوك العالمية بين 15% و20% من إجمال الودائع.

2 – 2 – تكييف قواعد عمل البنك المركزي

يعد البنك المركزي من أهم المؤسسات المالية في الدول نظرا لدوره في دعم الاستقرار المالي ومكافحة الضغوط التضخمية وتنظيم مستوى السيولة المحلية، ولذلك من المهم أن يتمتع البنك المركزي بحرية اختيار واستخدام الأدوات المناسبة لإدارة السياسة النقدية.

وفي هذا الإطار تم تعديل قانون البنك المركزي في عدد من الدول بقصد تعزيز مصداقية السياسة النقدية والمحافظة على استقرار الأسعار والاستقرار النقدي، حيث في الجزائر تجسد بصدور الأمر 03-11 المؤرخ في 2003/08/06 المتعلق بالنقد والقرض والذي يحدد القواعد والآليات التي يجب أن يخضع لها عمل البنك المركزي المسمى بنك الجزائر، وكذا المؤسسات البنكية والمالية الأخرى وكيفية مراقبتها لمدى احترامها لمقاييس التسيير الموجه لضمان سيولتها وقدرتها على الوفاء اتجاه المودعين والغير وكذا توازن بنيتها المالية، حيث تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق ما يلي:[9]

- الفصل داخل بنك الجزائر بين مجلس الإدارة المكلف بتسيير البنك بوصفه مؤسسة، ومجلس النقد والقرض الذي يمارس صلاحيات جوهرية على صعيد السياسة النقدية والقرض.
- توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض الذي خولت له الصلاحيات في مجال السياسة النقدية وسياسة الصرف والتنظيم والإشراف، ونظم الدفع...الخ.
- إقامة هيئة رقابة، مهمتها متابعة نشاطات البنك، وبوجه خاص تلك المتصلة بتسيير مركزية المخاطر، ومركزية المستحقات غير المدفوعة والسوق النقدية.
- تعزيز استقلال اللجنة المصرفية، وصلاحيتها وتنظيمها، ويتم ذلك خصوصا بإحداث أمانة عامة للجنة المصرفية تتولى المتابعة اليومية لحسن سير نشاطات الإشراف.
- إثراء مضمون وشروط عرض التقارير الاقتصادية والمالية، والتقارير المتصلة بالتسيير التي يرفعها بنك الجزائر إلى مختلف مؤسسات الدولة.
- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسيير الأرصدة الخارجية والمديونية الخارجية.
- ضمان سيولة أفضل في انسياب المعلومات المالية التي أصبحت ضرورية بحكم مكافحة الكوارث الكبرى المعاصرة وظروف أمنية مالية أحسن لفائدة المؤسسات الاقتصادية والدولة بوجه عام.
- تدعيم شروط ومقاييس اعتماد البنوك، ومسيري البنوك والعقوبات الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو المخالفات.
- زيادة العقوبات التي يتعرض لها المخالفون للتشريع والتنظيم القانوني المتعلق بممارسة النشاطات المصرفية.
- منع تمويل نشاطات المؤسسات التابعة لمؤسسي ومسيري البنك.
- تعزيز صلاحيات جمعية البنوك والمؤسسات المالية، وكذا اعتماد القانون الأساسي لهذه الجمعية من بنك الجزائر.

3 – تفعيل معايير الرقابة والإشراف على الجهاز المصرفي

عملت السلطات النقدية في العديد من الدول على تفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف بما ينسجم مع المعايير الدولية المعاصرة.

فتفعيل أسس ومعايير الرقابة والإشراف يتطلب بناء نظم رقابية فعالة وتنظيم النشاط المصرفي مما يدعم التحول نحو الصيرفة الشاملة.

3 – 1 – النظم الرقابية

يعتبر النظام الرقابي إحدى أهم العوامل لتحقيق الاستقرار المالي لكونه يتابع بشكل دقيق ومنتظم أداء القطاع المصرفي من خلال المؤشرات الرئيسية وبواسطة الإمكانيات المتاحة لدى السلطة الرقابية. وتجدر الإشارة إلى أن معظم الدول العربية تقوم بتطبيق المبادئ الأساسية للجنة بازل 2.

وبصفة عامة فقد تحسن الأداء العام لنظم الرقابة بشكل ملحوظ في معظم الدول العربية، الأمر الذي ساهم في انخفاض نسبة القروض المتعثرة وارتفاع المعدلات المناسبة لكفاية رأس المال.

والجدول الموالي يبين نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض في الدول العربية سنة 2008.

الجدول رقم (02): نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض لبعض الدول العربية لسنة 2008

اسم الدولة	نسبة القروض المتعثرة
مصر	% 25
تونس	% 19
لبنان	% 14
الجزائر	% 30
المغرب	% 12
الامارات	% 8
بولونيا	% 9
فرنسا	% 4
تركيا	% 4
السعودية	% 3
اسبانيا	% 1
سويسرا	% 0.5

المصدر: المصدر : صندوق النقد العربي، التقرير العربي الموحد لسنة 2008، ص ص: 390-394.
الموقع: www.arabmonetaryfund.org/ar/jerp/2008

3 – 2 – تنظيم النشاطات المصرفية المسموح ممارستها

يختلف تنظيم النشاطات المصرفية من دولة لأخرى، فبعض البنوك تحضر تقديم خدمات التأمين لعملائها كما هو الحال في عمان ولبنان، بينما لا تفرض قيود على منافسة البنوك لشركات التأمين في كل من قطر والجزائر والمغرب ومصر والسودان، في حين يسمح للبنوك في كل من البحرين والإمارات والسعودية وتونس بتقديم خدمات التأمين ضمن قانونية معينة تخضع لبعض القيود.

والجدير بالملاحظة أن بعض الدول العربية وخصوصا السعودية تتجه نحو اعتماد الصيرفة الشاملة، والتي تعني السماح بالدمج بين الخدمات المصرفية العادية والخدمات المصرفية.

وهناك حاجة متزايدة لتشجيع الاندماج بين المصارف لإنشاء وحدات مصرفية كبيرة يمكنها تقديم خدمات مصرفية متنوعة ومتكاملة بتكلفة تنافسية.

4 – تطوير البنية الأساسية للقطاع المصرفي

لتطوير البنية الأساسية للقطاع المصرفي ينبغي العمل على تطوير نظم الدفع والتسوية وإتباع معايير محاسبية تماثل للمعايير المتبعة على المستوى العالمي وكذا إنشاء مكاتب الاستعلام ومؤسسات ضمان الودائع.

4 – 1 – تطوير نظم الدفع والتسوية

بدأت معظم البنوك المركزية بتطبيق إصلاحات تتعلق بتحسين نظم وعمليات الدفع والتسوية بما يتسق مع التوجيهات العالمية في هذا المجال ، وقد جاءت هذه الإصلاحات لتتوافق مع المبادئ الأساسية لتصميم نظم الدفع والتسوية وتشغيلها والإشراف عليها والتي اعتمدتها لجنة الدفع والتسوية الدولية بالاتفاق مع عدد من البنوك المركزية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سنة 2001.

وقد تم الاهتمام بتطوير المبادئ الأساسية لنظم الدفع والتسوية بغية تحقيق الاستقرار المالي حيث تتمثل أهم هذه المبادئ في الآتي:[10]

- توفير الإطار القانوني المناسب وفق التشريعات المعنية لإنشاء ، وعمل نظم الدفع والتسوية
- أن يسمح عمل هذه النظم إدراك الأطراف المعنية بالتأثير المحتمل لهذه النظم على المخاطر المالية.
- ضرورة امتلاك هذه النظم إجراءات واضحة بخصوص إدارة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة.
- أن توفر هذه النظم تسوية نهائية للمدفوعات خلال اليوم كحد أدنى في نهاية اليوم وفيما يتعلق بنظم المدفوعات الكبيرة بين البنوك، فإن الجزائر منذ سنة 2006 وهي تعمل على تطبيق نظام التسوية الآلية الإجمالية، كما هو الشأن بالنسبة لبعض الدول العربية مثل السعودية وقطر اللتان بدأتا العمل بهذا النظام منذ سنة 1997.

وعلى صعيد نظم تقاص الشيكات، فقد بذل العديد من الدول العربية جهودا كبيرة لإدخال نظام تقاص الشيكات الالكتروني لتسريع عملية صرف الشيكات وتقاصها بين البنوك.

ومن هذا المضمون تضع الجزائر مشروع تطوير عصرنة نظام الدفع، وهذا وفقا للقواعد والمبادئ والمعايير الدولية، حيث يرمز تطوير عصرنة نظام الدفع (المبالغ الكبيرة، مقاصة الدفع الكلي والتسديدات في الأسواق) إلى تحقيق الأهداف التالية:[11]

- ملاءمة نظام الدفع، المقاصة، والدفع ما بين البنوك لاحتياجات المستعملين (الخواص، المؤسسات والإدارة) ولمتطلبات اقتصاد معاصر، خاصة الأخذ بعين الاعتبار استعمال الوسائل الإلكترونية.
- تخفيض فترة الدفع، خاصة المبادلات خارج المساحة المالية.
- ترقية استعمال الدفع الإكتتابي تعويضا للدفع النقدي بتحسين النوعية، وتخفيض آجال معالجتها وتسديدها.
- التطابق مع المقاييس الدولية فيما يخص تسيير مخاطر السيولة، القروض و الحماية ضد مخاطر الأنظمة الآلية.
- تعزيز فعالية و أمن المبادلات و تسديد عمليات البورصة.

وقد باشر بنك الجزائر في تحقيق نظام الدفع للمبالغ الكبيرة المستعجلة، حيث يتكفل هذا النظام بما يلي:[12]

- عمليات التسديد للمبالغ الكبيرة أو المستعجلة المرسلة من طرف المشاركين إما لحسابهم أو لحساب زبائنهم.
- عمليات التسديد المنجزة في السوق النقدية.
- عمليات الدفع المنجزة في سوق الصرف.

- عمليات دخول و خروج العملات الورقية لحسابات المشاركين.
- أرصدة العمليات المعالجة في غرف المقاصة.
- التسديدات النقدية لعمليات السوق المالية المسيرة من طرف المودع المركزي.

4 – 2 – الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية

تتبع الدول العربية باستثناء المغرب ، المعايير المحاسبية العالمية، كما تفرض الأنظمة الرقابية على المؤسسات المالية توفير حسابات موحدة لكل الفروع المصرفية التابعة لها باستثناء تونس والجزائر، هذا وتتحمل البنوك المسؤولية القانونية لدقة وصحة المعلومات التي تنشرها، حيث تفرض السلطات الرقابية عقوبات على البنوك التي تلتزم بصحة البيانات المنشورة، كما هو الشأن في الجزائر حيث يمكن أن تصل العقوبة إلى السجن لمدة 6 أشهر أو دفع غرامات مالية.[13]

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر حددت سنة 2010 لاعتماد على نظام محاسبي جديد مطابق للمعايير المحاسبية الدولية وذلك بصفة إجبارية لكل المؤسسات الاقتصادية والمالية ، وهو الشيء الذي يؤدي إلى تحسين الشفافية والإفصاح وتطوير نظم المحاسبة تتسابق مع النظم والمعايير العالمية.

وتهدف الرقابة إلى تقليص المخاطر التي تتعرض لها البنوك إلى حد أدنى ممكن، ومن أهم وسائلها لتحقيق هذا الهدف ما يلي:[14]

- الحد من المنافسة الهدامة بين البنوك.
- وضع حدود دنيا لكفاية رأس المال والمحافظة على نسب معقولة من السيولة.
- تجنب مخاطر أسعار الفائدة الناجمة عن عدم التوازن في مواعيد الاستحقاق بين الموجودات والمطلوبات.
- تحديد الأنشطة المسموح بها للبنوك وتلك المحظورة وضع شروط معينة لمنح التراخيص لإنشاء البنوك.

4 – 3 – إنشاء مكاتب الاستعلام عن الائتمان المصرفي

يعتبر توفر المعلومات عن طالبي الاقتراض ضروري لتوخي الحيطة والحذر في نسخ الائتمان بما يساهم في تخفيض مخاطر الإقراض .

وتنقسم تقارير توفير المعلومات عن المقترضين إلى قسمين رئيسيين هما :[15]

- مكاتب الاستعلام عن المقترضين والتي تدار من قبل القطاع الخاص وتحت إشراف البنك المركزي.
- سجل الاقتراض والذي يدار من قبل البنك المركزي بهدف الإشراف على معلومات الاقتراض والمقترضين.

فبالنسبة لمكاتب الاستعلام عن المقترضين في الدول العربية ، فهي محدودة ، ففي السعودية تم إنشاء شركة " سمة " من قبل عشرة مصارف عاملة فيها، حيث وفرت مؤسسة النقد العربي السعودي التسهيلات الضرورية لإقامة هذه الشركة بدءا من سنة 2004، كما أنشأت البنوك الكويتية لشركة للاستعلام عن المقترضين تسمى بشبكة معلومات الائتمان، في حين تم تأسيس في مصر شركة " إستعلام " سنة 2005 مملوك من قبل 27 بنك تجاري.

أما بالنسبة لـ " سجل الاقتراض " فيتوفر هذا السجل في كل من الجزائر ومصر والأردن والمغرب وتونس وغيرها من الدول العربية، حيث يتولى الرقابة والإشراف على مخاطر الانكشاف في بنك معين أو في القطاع المصرفي بشكل عام، وبذلك فإنه يركز على المقترضين الكبار.

4 – 4 – إنشاء نظام تأمين (ضمان) الودائع

بالرغم من كافة أنواع الرقابة والإشراف التي تمارسها البنوك المركزية للتأكد من سلامة أوضاع البنوك التجارية، إلا أن هذه الأخيرة تبقى عرضة للصدمات أو الخسائر الفادحة التي قد تؤدي في بعض الأحيان إلى إفلاس بعضها.
وقد تم العمل على إنشاء نظام لتأمين الودائع من مخاطر إفلاس البنوك التجارية بحيث يتم تأمين الحسابات بسقف معين، وعلاوة على ذلك، فإن وجود أنظمة لتأمين الودائع يحافظ على الاستقرار المالي في ظل الأزمات المصرفية.
وقد ظهرت فكرة التأمين على الودائع نتيجة ظهور أزمات السيولة التي أدت بإفلاس الكثير من البنوك التجارية في الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في تلك الدول التي يعمل فيها النظام المصرفي للبنوك التجارية في ظل آليات السوق والحرية الاقتصادية، والملكية الخاصة، حيث بدأت السلطات النقدية التفكير في وسيلة تضمن بها أموال المودعين أو على الأقل جزء منها.[16]
وتجدر الإشارة إلى أنه يتوفر نظام لتأمين الودائع في كل من الجزائر والبحرين والأردن ولبنان والمغرب وعمان والسودان واليمن، حيث يهدف هذا النظام الى تحقيق استقرار النظم المالية.
وقد تم وضع الجهاز القانوني والتنظيمي لضمان الودائع في الجزائر بموجب القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 والمتعلق بالنقد والقرض، والذي أكده الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 2003/08/06، والمتعلق بالنقد والقرض. تم تأسيس شركة ضمان الودائع المصرفية في شهر ماي 2003 من قبل بنك الجزائر بصفته عضو مؤسس (بموجب القانون) وتعد البنوك المساهمة الوحيدة فيها.
في تاريخ إنشاء هذه الشركات والبنوك الاثنين والعشرين التي تمارس نشاطها في الجزائر والمعتمدة بصفة قانونية باكتتاب وتحرير رأسمال شركة ضمان الودائع المصرفية حدود عشرة ملايين دينار جزائري لكل واحد منها، أي رأسمال أولي قيمته 220 مليون دج.

خاتمـة

يتطلب تحرير القطاع المصرفي الانفتاح على العالم الخارجي خاصة في مجال الخدمات المصرفية، حيث تعمل غالبية البنوك دور البنوك الشاملة من خلال تنويع مصادر التمويل وتعبئة المدخرات ومنح الائتمان لكل القطاعات وتقديم الخدمات المتنوعة والمتجددة. فمن أهم سمات التحرير المصرفي هي عملية تحرير واستحداث خدمات مصرفية تتمثل على الخصوص في التجارة الإلكترونية واشتراك العديد من البنوك في منح القروض بمبالغ ضخمة، إضافة إلى التأجير التمويلي والمشتقات المالية وغيرها من الأدوات المستحدثة في الأسواق المالية والنقدية.
ففي ظل تحول العديد من الدول نحو اقتصاد السوق تطلب الأمر رفع القيود الحكومية على نشاط الجهاز المصرفي، مما أدى بهذا الأخير إلى مواجهة تحديات تخص ندرة الموارد المالية ونقص في السيولة، بالإضافة إلى كيفية الاستفادة من التطور التكنولوجي ومواجهة تحديات المنافسة العالمية ومواجهة مخاطر الأزمة المالية العالمية وغيرها من التحديات، الشيء الذي إلى تعدد الآراء فيما يخص تطبيق سياسة التحرير المصرفي بشروط أو المناداة بالتدخل الحكومي حتى يتم حماية الجهاز المصرفي من الصدمات الخارجية والأزمات العالية والحد من مخاطر إفلاس البنوك. وبالتالي فإن سياسة تحرير القطاع المصرفي ليست الوسيلة الممكنة والمتاحة لتحقيق الاستقرار والنمو وإنما لابد من خضوع التحرير المصرفي لضوابط تؤدي إلى نجاحه.
إن الاستفادة من مزايا التحرير المصرفي يتطلب العمل على تحقيق ما يلي.
- تحسين الأنظمة المحاسبية والنظام القانوني والإجراءات المتبعة لتنفيذ العقود والاشتراطات إعلان البيانات عن المؤسسات المالية وهيكل الرقابة والإشراف الحذر.

- تشجيع البنوك لوضع نظام للقروض بقدر ما تسمح به الظروف، بمعنى وضع نظام التأمين على القروض.
- تشجيع الاندماج فيما بين البنوك لمساعدة البنك المركزي في التدقيق عند دراسة حالة البنوك وأوضاعها.
- إيجاد وسائل جديدة لقياس مختلف أنواع المخاطر على أن تتاح تلك المقاييس لكافة البنوك وبصورة موحدة وتوفير التوعية الكافية بها لإدارات البنوك.
- تشجيع البنوك للإسراع في عملية الخصخصة، والعمل على إعداد شبكة آلية للمقاصة ولنظام المدفوعات فيما بين العملاء والبنوك، وفيما بين البنوك وبعضها من ناحية أخرى.
- تنمية القدرات البشرية من خلال عقد برامج تكوين مكثفة للمديرين والإدارة العليا والوظائف العامة وذلك لتهيئة المناخ الملائم لرفع كفاءة أداء الأعمال البنكية.

وفي الأخير، يمكن القول أن التحرير المصرفي قد ساهم إلى حد كبير في إصلاح المنظومة المصرفية من خلال منحها الحرية في تسيير نشاطاتها ومنح البنوك دور الوسيط في الأسواق المالية حتى تساهم هذه البنوك في تنمية هذه الأسواق.

الهوامش

1 – عماد محمد علي العاني، اندماج الأسواق المالية الدولية : أسبابه وانعكاساته على الاقتصاد العالمي، طبعة أولى، بيت الحكمة، بغداد 2002 ، ص: 148.

2 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الحادي عشر: القطاع المالي والمصرفي، 2006، ص:55.

3 – عمر إبراهيم حسين وآخرون، أسواق الأوراق المالية العربية : الأداء والتحديات، صندوق النقد العربي، بحث مقدم إلى ندوة دور القطاع الخاص في الاقتصاديات العربية، الكويت، 1999 ، ص: 5.

4– ناصر السعيدي، أسواق رأس المال الدولية والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية، مجلة المصارف العربية، العدد199، المجلد17، 1997، ص: 35.

5 – طارق عبد العال حماد، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص:.236

6 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سابق، ص: 67.
الموقع: www.arabmonetaryfund.org/ar/jerp/2008

7 –جريدة الأحرار الصادرة بتاريخ 21سبتمبر 2009.

8 – ناجي التوني، الإصلاح المصرفي، مجلة جسر التنمية، الكويت، العدد 17، ماي 2003، ص : 10 .

9 – الأمر رقم 03-11 ، المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، ص ص:3-5.

10 – مصيطفى عبد اللطيف، الوضعية النقدية ومؤشرات التطور المالي في الجزائر بعد انتهاء برنامج التسهيل الموسع، مجلة الباحث، عدد 2008/06، ص:.119

11- الأمر رقم 03-11 ، المؤرخ في 2003/08/26 والمتعلق بالنقد والقرض، مرجع سابق، ص:.5

12- حميدات محمود، "واقع القطاع المصرفي الجزائري و مجالات تطويره" ، ندوة سياسات إصلاح القطاع المالي، من 09 إلى 13 مارس 2003 ،الجزائر ،ص ص: 14-16.

13 – محفوظ لعشب: القانون المصرفي، المطبعة الحديثة للفنون المطبعية، الجزائر 2001.
14 – عبد الغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2002، ص:122.
15 – التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2006، مرجع سابق، ص: 83.
16 – عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة